مرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٩
بالتصديق على اتفاقية تعاون في المجال السياحي بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى اتفاقية تعاون في المجال السياحي بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٨،

وبناءً على عرض وزير الثقافة والإعلام،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية تعاون في المجال السياحي بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٨ المرافقة لهذا المرسوم.

المادة الثانية

على وزير الثقافة والإعلام تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

وزير الثقافة والإعلام
مي بنت محمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ
الموافق: ٢٠ مايو ٢٠٠٩م

اتفاقية تعاون في المجال السياحي
بين
حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت

أن حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين.
رغبة منهما في تنمية آفاق التعاون بما يتناسب و روابط الإخوة بينهما وتأكيدا منهما على أهمية التعاون في مجال السياحة.

واقتناعا منهما بالأهمية التي يمكن أن تكتسبها تنمية العلاقات السياحية بالنسبة لاقتصاديهما من خلال التعاون السياحي بين البلدين.

اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى

يشجع الطرفان المتعاقدان تنمية التعاون السياحي بينهما وفق مصالحهما المشتركة، ولتحقيق ذلك الغرض يلتزم الطرفان المتعاقدان بتنسيق جهودهما من اجل إظهار الانجازات والأفاق المستقبلية لقطاع السياحة في كل من البلدين.

المادة الثانية

يتبادل الطرفان المتعاقدان الوثائق والنشرات والأفلام والمعلومات السياحية في كلا البلدين و يشجعا تبادل الخبرات السياحية والزيارات بين الجهات المعنية.

المادة الثالثة

يؤكد الطرفان المتعاقدان على أهمية تكثيف التبادل السياحي بين البلدين من خلال المشاركة في المهرجانات التسويقية والمعارض السياحية التي تقام في كليهما.

المادة الرابعة

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات والخبرات في المجالات السياحية، ويعملا على استثمار واستغلال المواقع السياحية، والاستفادة من التشريعات الوطنية التي تعمل على تنظيم هذا القطاع في البلدين.

المادة الخامسة

يتبادل الطرفان المتعاقدان الخدمات في مجال التنمية السياحية بالمناطق الطبيعية وتبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالحفاظ على المقومات السياحية لتلك المناطق.

المادة السادسة

يشجع الطرفان المتعاقدان القطاع الخاص من خلال:

١- إقامة المشروعات السياحية المشتركة بين البلدين.

٢- تشجيع التعاون فيما بين اتحاد وإدارات الفنادق والشقق الفندقية ومكاتب السياحة والسفر لتنظيم الرحلات السياحية بين البلدين.

٣- تشجيع تنمية التعاون بين الهيئات والمنظمات والشركات العاملة في قطاع السياحة بين البلدين.

المادة السابعة

يعلق الطرفان المتعاقدان أهمية خاصة على تبادل المعلومات والأبحاث الواردة من الخبرة التي حصلا عليها في مجال التخطيط والاستثمار السياحي.

المادة الثامنة

يهتم الطرفان المتعاقدان بتنسيق التعاون بين قطاعات السياحة الوطنية في إطار المنظمة العالمية للسياحة والمنظمات السياحية الدولية الأخرى.

المادة التاسعة

يتبادل الطرفان المتعاقدان الخبرات في مجال التأهيل السياحي والفندقي و مناهج أساليب التعليم والتدريب في المعاهد والمراكز المتخصصة في البلدين بالإضافة الى تكثيف المشاركة في ورش العمل ومنح الدراسة والتدريب السياحي والفندقي في مؤسسات البلدين.

المادة العاشرة

تشكل لجنة فنية من المختصين في كلا البلدين بهدف وضع برنامج تنفيذي للتعاون السياحي ومتابعة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية يتفق عليها لاحقا بالطرق الرسمية المعتادة.

المادة الحادية عشرة

تعقد اللجنة المشار إليها في المادة السابقة اجتماعات دورية سنويا وبالتناوب في كلا البلدين، ويمكن أن تعقد عند الضرورة اجتماعات استثنائية يتفق عليها الطرفان المتعاقدان عبر القنوات الرسمية لكلا البلدين.

المادة الثانية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر باستيفائه لكافة الإجراءات الوطنية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

حررت هذه الاتفاقية بمدينة المنامة يوم الأحد ٢٥ محرم ١٤٢٩هـ الموافق ٣ فبراير ٢٠٠٨م ، من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما حجية قانونية متساوية.

عن حكومة مملكة البحرين

جهاد بن حسن بوكمال
وزير الإعلام

عن حكومة دولة الكويت

د. محمد صباح السالم الصباح
نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الخارجية